

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الحادية والسبعون

الجلسة العامة ٩٧

الاثنين، ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد طومسون (فيجي)

شهد العالم على مدى العامين الماضيين إحراز تقدم هائل في مكافحة الملاريا، بما في ذلك تسجيل انخفاض نسبته ٦٠ في المائة في معدلات الوفيات الناجمة عن الملاريا في أوساط جميع الفئات العمرية، وانخفاض نسبته ٦٥ في المائة في وفيات الأطفال دون سن الخامسة، حيث أمكن إنقاذ أرواح ٦,٢ ملايين شخص. وفي أفريقيا وحدها، التي تتحمل أكبر عبء للملاريا، شهدنا انخفاضاً نسبته ٤٢ في المائة في حالات الإصابة بالمرض وانخفاضاً نسبته ٦٦ في المائة في حالات الوفيات بسبب الملاريا.

وحتى في ظل هذه المكاسب الملحوظة، ما زلنا نشهد سنوياً أكثر من ٢٠٠ مليون حالة إصابة بالملاريا وما يزيد على ٣٠٠ ٠٠٠ حالة وفاة جراء المرض في العالم بأسره. وبالإضافة إلى ذلك، تبرز مقاومة العقاقير والمبيدات الحشرية بوصفها تهديداً جديداً للتقدم الذي أحرز مؤخراً. ومن أجل إنهاء هذه الآفة الرهيبة، هناك حاجة إلى مضاعفة الجهود العالمية الرامية إلى القضاء على المرض بصورة نهائية.

نظراً لغياب الرئيس، تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة يونغ (بلينز).

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البند ١٢ من جدول الأعمال (تابع)

٢٠٠١-٢٠١٠: عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا

مشروع القرار (A/71/L.89)

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سوازيلند لعرض مشروع القرار A/71/L.89.

السيد ماسوكو (سوازيلند) (تكلم بالإنكليزية): من دواعي شرفي أن أتولى، بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية وبحكم رئاسة بلدي حالياً لتحالف القادة الأفريقيين لمكافحة الملاريا، عرض مشروع القرار A/71/L.89، المعنون "تعزيز المكاسب والتعجيل بالجهود الرامية إلى مكافحة الملاريا والقضاء عليها في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، بحلول عام ٢٠٣٠".

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org)، وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1728095 (A)



البند ١٣ من جدول الأعمال (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

مشروع القرار (A/71/L.88)

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الصادر بوصفه الوثيقة A/71/L.88.

وأعطي الكلمة لممثل غابون ليعرض مشروع القرار

A/71/L.88.

السيد بيانغ (غابون) (تكلم بالفرنسية): إن النظر في مشروع القرار A/71/L.88، بشأن التصدي للاتجار غير المشروع بالأحياء البرية، يمثل فرصة ممتازة لألمانيا وغابون، مقدمي النص، لرفع مستوى الوعي لدى المجتمع الدولي بهذه المسألة، وهو أمر بالغ الأهمية ليس من أجل الحفاظ على الحياة البرية فحسب، بل أيضاً لاستقرار العديد من الدول.

إن الصيد غير المشروع في الوقت الراهن هو رابع أخطر شكل من أشكال الاتجار في العالم بعد الاتجار بالمخدرات والتزوير والاتجار بالأشخاص، إذ يولد ٢٠ بليون دولار تقريباً في السنة. وتسهم هذه الأموال، في جملة أمور، في تغذية الجماعات المتطرفة والجماعات المتمردة المسلحة التي تزعزع استقرار العديد من الدول، ولا سيما في أفريقيا.

أوفي بلدي، غابون، تسبب الصيد غير المشروع في ١٠ سنوات بفقدان قرابة ٢٥ ٠٠٠ من الفيلة تقريباً، وهو ما يقارب ٨٠ في المائة من مجموع رتبة الشثنيات، وقد توصلت العديد من الدراسات إلى أن منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية هي مركز تزويد العديد من الأسواق في العالم بالعاج.

وفي إطار سعينا إلى تحقيق هدفنا المتمثل في القضاء على الملاiria بحلول عام ٢٠٣٠، هناك حاجة إلى تعزيز النظم الصحية الضعيفة وتعزيز التمويل المحلي والدولي والتعامل مع مسألة مقاومة المبيدات الحشرية. وقد حشدت البلدان الأفريقية وشركاؤها مئات الملايين من الدولارات لتوسيع نطاق التدخلات لمكافحة الملاiria، بما في ذلك الناموسيات المعالجة بمبيدات حشرية ممتدة المفعول والرش الموضعي للأماكن المغلقة والفحوص التشخيصية السريعة والعلاجات المركبة التي تتكون أساساً من مادة الأرتيميسينين.

ولا يمكننا المغالاة في التأكيد على أهمية القرار. فهو يوجه رسالة لحشد الشركاء الرئيسيين، على غرار مصرف التنمية الأفريقي والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاiria ووزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة ومبادرة رئيس الولايات المتحدة بشأن الملاiria، بغية كفالة وضع خطط تمويل مستدام وضمان الإدارة المالية الجيدة، بما في ذلك تحديد الأولويات والمساءلة عن النتائج.

إن مشروع القرار يحافظ على الصياغة المستخدمة في نص العام الماضي (انظر القرار ٣٠٠/٧٠) باستثناء عدد قليل من التحديثات التقنية والتطورات الجديدة، بما في ذلك الترحيب بإطلاق المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها من أجل توفير القدرات التي تشتد الحاجة إليها إلى المنطقة الأفريقية من خلال بناء نُظم للرصد، والاستجابة لحالات الطوارئ في المجال الصحي والتصدي لها.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٢ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

إجراءاتنا ولإنشاء آلية شاملة تأخذ بعين الاعتبار جميع أبعاد هذه الظاهرة. إن مشروع القرار A/71/L.88، الذي أمل أن نتممه اليوم، يؤكد في جملة أمور على ضرورة قيام الدول الأعضاء باتخاذ تدابير حاسمة لمنع الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية ومكافحته والقضاء عليه في نهاية المطاف، في كل من بلدان العرض والطلب.

كما أن الدول الأعضاء، علاوة على ذلك، مدعوة إلى إنشاء وتعزيز الشراكات القائمة من أجل زيادة الدعم المقدم للمجتمعات المحلية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي من أجل حفظ الحياة البرية وإدارتها على نحو مستدام.

أخيراً، أودّ أن أرحّب بالتزام حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية، التي لا تدخر جهداً في دعم الكفاح النبيل ضد الصيد غير المشروع والاتجار غير المشروع بالأحياء البرية. وأود أيضاً أن أثني على الجهود الدؤوبة التي يبذلها فريق الأصدقاء، وأشكر جميع الدول التي وافقت على المشاركة في تقديم مشروع القرار، فضلاً عن جميع وفود الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والهيئات ذات الصلة، على إسهاماتهم ودعمهم.

وفي الختام، أود أن أؤكد على أهمية الشباب، الذين سيكونون المستفيدين الحقيقيين من الكفاح الذي نخوضه اليوم باسمهم وباسم الأجيال المقبلة. ونأمل أن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار هذا بتوافق الآراء.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/71/L.88، المعنون "التصدي للاتجار غير المشروع بالأحياء البرية".

وقد أُغلق الآن مشروع القرار أمام المشاركة في تقديمه إلكترونياً.

وأعطي الكلمة لممثلة الأمانة العامة.

يشكل هذا الواقع المؤلم والمُنذر بالخطر أساس التزامنا بمكافحة الصيد غير المشروع. وقد دفعنا ذلك، منذ تموز/يوليه ٢٠١٥، إلى القيام بدور رئيسي في الدعوة الدولية لمناهضة الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية.

وقد أحرز تقدّم كبير، ولا سيما تعزيز التشريعات في العديد من الدول، مع المزيد من التدابير الملزمة والتدابير السياسية الجريئة في دول المنشأ والعبور والمقصد. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به، لأن شبكات الصيد غير المشروع باتت جيدة التنظيم على نحو متزايد ومجهزة بشكل أفضل وتواصل توجيه الموارد ليس إلى أمراء الحرب وحسب بل وإلى الشبكات المتطرفة الخطيرة التي لا يمكن السيطرة عليها والتي تعمل في العديد من المناطق. وهكذا أصبح الصيد غير المشروع اليوم ليس تعدياً غير قانوني ضد الحيوانات والتنوع البيولوجي وحسب؛ بل وأصبح خطراً عابراً للحدود الوطنية على نحو متزايد يهدد الجنس البشري.

وفي مواجهة حجم التهديد، من الواضح أنه لا يمكن لأي دولة التغلب على هذه الظاهرة بمفردها. ومن المهم اتخاذ إجراءات متضافرة تشمل المجتمع الدولي بأسره. ذلك هو الهدف من الإجراءات التي بدأتها ألمانيا وغابون، والتي أيدتها مجموعة الأصدقاء.

وتمشياً مع الزخم الناشئ عن هذا الالتزام من جانب غابون، جعل الرئيس علي بونغو أونديمبا مكافحة الصيد غير المشروع أحد الأعمدة الرئيسية لجدول أعماله السياسي. إن زيادة التمويل، وتدريب حراس البيئة، وإنشاء قوة للتدخل السريع في المتنزهات الوطنية والتوقيع على العديد من الشراكات الثنائية والمتعددة الأطراف ما هي إلا تجسيد لالتزام غابون الثابت بمكافحة الصيد غير المشروع.

إن مشروع القرار، الذي شاركت في تقديمه العديد من الدول من مختلف المناطق الجغرافية، يتيح فرصة لتعزيز تبادل

قبل أن أعطي الكلمة شرحاً للموقف، أذكر الوفود بأن بيانات شرح الموقف تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة فيبس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): لقد دمرت الملاريا صحة ملايين الناس في جميع أنحاء العالم النامي، وخلفت عواقب اقتصادية مزرية تقوض جهود الأمم التي تسعى إلى توفير الوصول إلى الخدمات الصحية لسكانها. إن حكومة الولايات المتحدة لا تزال ملتزمة التزاماً ثابتاً بإنهاء آفة الملاريا. فقد ظلت تشكل منذ أكثر من عقد من الزمن أكبر مصدر من مصادر الدعم الثنائي، من خلال مبادرة رئيس الولايات المتحدة للملاريا، وهي أكبر مساهم في الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا.

إن المبادرة هي مبادرة لحكومة الولايات المتحدة، أنشئت في عام ٢٠٠٥، للحد من الوفيات المتصلة بالملاريا بمقدار ٥٠ في المائة على نطاق البلدان المثقلة بالأعباء في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من خلال التوسع السريع لأربعة تدابير مثبتة وشديدة الفعالية للوقاية والعلاج من الملاريا وهي: الناموسيات المشبعة بمبيدات الحشرات، والرش الموضعي للأماكن المغلقة والتشخيص الدقيق والعلاج الفوري بالعقاقير المركبة المكونة أساساً من مادة الأرتيميسينين، والعلاج الوقائي المتقطع للحوامل. وتعمل المبادرة حالياً في تسعة عشر بلداً أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث توقع الملاريا بأكثر خسائرها البشرية، ومنطقة الميكونغ الكبرى دون الإقليمية، حيث ظهرت بالفعل، للأسف، مقاومة للعقاقير الأكثر فعالية لمعالجة الملاريا.

وتأخذ استراتيجية المبادرة للفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٠ في الحسبان التقدم المحرز على مدى العقد الماضي والتحديات الجديدة التي نشأت. وهكذا، فإن أحد الأهداف الرئيسية للمساعدات الخارجية للولايات المتحدة هو العمل مع البلدان والشركاء المدعومين بالمبادرة لزيادة الحد من الوفيات الناجمة عن

السيدة دي ميراندا (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة A/71/L.88، أصبحت البلدان التالية أيضاً من مقدمي مشروع القرار: إسبانيا، إستونيا، ألبانيا، إندونيسيا، أيرلندا، إيطاليا، البرازيل، بنغلاديش، بيرو، تايلند، الجمهورية التشيكية، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، سان مارينو، سري لانكا، سلوفينيا، غابون، غينيا الاستوائية، الفلبين، فنلندا، قبرص، كرواتيا، كندا، كوت ديفوار، الكونغو، لاوس، ماليزيا، مدغشقر، المغرب، المكسيك، منغوليا، موناكو، ميانمار، النمسا، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية واليونان.

ومنذ نشر الوثيقة، أبدى كل من الاتحاد الروسي، أنتيغوا وبربودا، أوغندا، أوكرانيا، بروني دار السلام، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بولندا، الكاميرون، موريتانيا، ناميبيا، النرويج، نيبال، النيجر وهاتي عزمهم على أن يصبحوا من المشاركين في تقديم مشروع القرار.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/71/L.88؟

اعتمد مشروع القرار A/71/L.88 (القرار ٣٢٦/٧١).

وبالإضافة إلى ذلك، فإن مشروع القرار يتضمن بيانات من التقرير عن الملاريا في العالم لعام ٢٠١٦.

ونعرب عن امتناننا لجميع الشركاء الذين شاركوا في المشاورات ولكل الذين انضموا إلى مقدمي مشروع القرار هذا. إننا على ثقة من أن الجمعية العامة ستعتمد مشروع القرار هذا، هذه المرة كذلك، على غرار السنوات السابقة، بتوافق الآراء.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/71/L.89.

وتتشاطر الولايات المتحدة العديد من الأهداف المعرب عنها في مشروع القرار، ولذلك انضمت إلى توافق الآراء في اعتماده. وتشاطر حكومة الولايات المتحدة التطلعات بزيادة إمكانية الحصول على الرعاية الصحية، ونحن نعتقد أنه ينبغي للبلدان أن تفعل ذلك من خلال خفض التكاليف وتوسيع نطاق خيارات الرعاية الصحية. إننا نحیی الجهود المبذولة لتشجيع الحصول على الرعاية الصحية الشاملة، ولكننا نفهم، تمشياً مع قرارات الأمم المتحدة السابقة، أن كل بلد سيضع نظاماً داخل إطار سياقه الثقافي والاقتصادي والسياسي والهيكل وأولوياته. ونحن نسلم بأن القطاع الخاص هو حجر الزاوية في العديد من نظم الرعاية الصحية في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في مجال الابتكار، وبالتالي فإن جهودنا الرامية إلى توسيع نطاق الوصول لا ينبغي أن تعني الحلول والولايات المتمحورة أساساً حول الحكومة. فالتغطية الصحية الشاملة، على النحو المشار إليه في مشروع القرار، كثيراً ما تفسر على أنها تدعم الحلول والولايات المتمحورة حول الحكومة، الأمر الذي لا تؤيده حكومة الولايات المتحدة.

وفيما يتعلق بلغة الحق في الصحة الواردة في الفقرة ٢١ من مشروع القرار، في ضوء المادة ٢١،١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإن الولايات المتحدة تفسر الإشارات إلى التزامات الدول على أنها لا تنطبق إلا بالقدر الذي تكون قد تعهدت فيه بهذه الالتزامات. ونلاحظ أن لدى البلدان مجموعة واسعة من السياسات والإجراءات التي قد تكون مناسبة لتعزيز الأعمال التدريجي للحق في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية. وبالتالي، فإننا نعتقد أنه لا ينبغي لهذه القرارات أن تحاول تحديد مضمون هذا الحق.

وأخيراً، وكما بينا في الماضي ولا نزال نبين، فإنه ليس من المناسب لوثيقة من وثائق الأمم المتحدة التحدث عن أعمال جارية أو مقبلة لمنظمة التجارة العالمية أو تقويض الولاية المستقلة لتلك المنظمة وعملاتها، وهي مؤسسة مستقلة ذات عضوية وولاية

المالاريا، وعلى خفض على نحو كبير من معدلات الإصابة بالمالاريا والقضاء على الفقر المدقع. وعلى النحو المسلم به في الفقرة الحادية والثلاثين من ديباجة مشروع القرار A/71/L.89،

”يمكن الاستفادة من توسيع نطاق إجراءات التدخل لمكافحة المالاريا كمدخل لتعزيز النظم الصحية بصورة أوسع نطاقاً، بما في ذلك خدمات صحة الأم والطفل وخدمات المختبرات، ولإقامة نظم أقوى للمعلومات الصحية ومراقبة الأمراض“.

ويتواءم ذلك أيضاً مع الأهداف المبينة في عمل شراكة دحر المالاريا والاستثمار من أجل دحر المالاريا في الفترة ٢٠١٦-٢٠٣٠ - لتحقيق عالم خال من المالاريا واستراتيجية منظمة الصحة العالمية التقنية العالمية لمكافحة المالاريا للفترة ٢٠١٦-٢٠٣٠.

إن ظهور احتمال انتشار المالاريا المقاومة لأدوية متعددة ونواقل المرض المقاومة لمبيدات الحشرات، يمثل تهديداً للأمن الصحي العالمي، يتطلب اتخاذ إجراءات فورية تشمل تعزيز القدرات من أجل الاستخدام الفعال للعقاقير والمبيدات الحشرية القائمة، فضلاً عن الشراكات بين القطاعين العام والخاص والابتكار لتطوير الجيل القادم من عقاقير المالاريا والمبيدات الحشرية وغيرها من نهج مكافحة ناقلات العدوى.

وستتطلب مقابلة استراتيجية منظمة الصحة العالمية لعام ٢٠٢٠ مضاعفة التمويل الحالي إلى ثلاثة أضعاف، ليلعب ٦,٤ بلايين دولار سنوياً. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة لا تزال ملتزمة بتقديم الدعم إلى البلدان من أجل بلوغ تلك المعالم الرئيسية من خلال مبادرة رئيس الولايات المتحدة للمالاريا الثنائية وصندوق التمويل العالمي متعدد الأطراف، ستتطلب الحاجة إلى تمويل إضافي حشداً كبيراً للموارد خارجياً وداخلياً البلد. إننا نشجع البلدان المتضررة على زيادة تعهداتها مما تقدمه من موارد مالية وبشرية لقطاع الصحة العامة، وكذلك للأنشطة المتعلقة بالمالاريا حصراً.

اعتمد مشروع القرار A/71/L.89 (القرار ٣٢٥/٧١).

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا، الذي يرغب في الإدلاء ببيان بعد اتخاذ القرار. **السيد شولتز** (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): إنه لمن دواعي سروري البالغ أن أحاطب الجمعية العامة اليوم بمناسبة اتخاذ القرار ٣٢٦/٧١، وهو القرار الثالث للأمم المتحدة بشأن التصدي للاتجار غير المشروع بالأحياء البرية.

واسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى زميلنا السفير السيد ميشيل كزافيي بينغ (غابون)، الرئيس المشارك لمجموعة أصدقاء الأمم المتحدة المعنية بالصيد غير المشروع والاتجار غير المشروع بالأحياء البرية، على تعاونه الممتاز طوال العملية. وأود أيضا أن أشكر جميع أعضاء مجموعة الأصدقاء وباقي الداعمين على التزامهم القوي بهذه المسألة الهامة، وعلى مشاركتهم البناءة في إعداد هذا القرار.

إن أول قرار للجمعية العامة بشأن التصدي للاتجار غير المشروع بالأحياء البرية، المتخذ في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٥، كان معلما وإشارة واضحة من جانب المجتمع الدولي تفيد بأنها لن تغض الطرف عن انقراض أنواع بيولوجية بأكملها. ومنذ ذلك الحين، لم ننجح في زيادة الوعي العالمي بشكل ملحوظ فحسب، بل حققنا تقدما في العديد من المجالات، من قبيل حماية الموارد والقيام بعمليات مصادرة على طول طرق التجارة الرئيسية غير القانونية على أرض الواقع.

ولكن الصيد غير المشروع والاتجار غير المشروع بالأحياء البرية يواصلان إلحاق ضرر لا يمكن إصلاحه بالتنوع البيولوجي ويهددان التنمية الاقتصادية المحلية. ونتيجة لذلك، تعين النظر من جديد في هذه المسألة من أجل زيادة تعزيز جهودنا، لا سيما في المجالات التي حددناها بصورة مشتركة، أثناء المناقشات المتعلقة باليوم العالمي للأحياء البرية في الربيع الماضي، بوصفها مجالات

وقواعد إجرائية مختلفة عن الأمم المتحدة. فمناقشة تعديل المادة ٣١ من الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية في الفقرة ٣٣ من مشروع القرار أمر غير دقيق، ومن غير المناسب أن تدعو الأمم المتحدة الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن تلك المسألة. ولذلك، يجب على الولايات المتحدة أن تنأى بنفسها عن الفقرة ٣٣، وإدراج هذه اللغة هنا لا يشكل أساسا لمفاوضات مقبلة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلمة الأخيرة في سياق شرح الموقف.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/71/L.89، المعنون "تعزيز المكاسب والتعجيل بالجهود الرامية إلى مكافحة الماريا والقضاء عليها في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، بحلول عام ٢٠٣٠".

أعطي الكلمة الآن لممثلة الأمانة العامة.

السيدة دي ميراندا (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة A/71/L.89، أصبحت البلدان التالية أيضا من مقدمي مشروع القرار: إسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإسرائيل، وإكوادور، وإندونيسيا، وأوغندا، وأيرلندا، وإيطاليا، والبرازيل، والبرتغال، وتايلند، والجمهورية التشيكية، وجمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وجيبوتي، والدانمرك، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسودان، وسويسرا، وغيانا، وفنلندا، وفييت نام، وقبرص، وكازاخستان، وكرواتيا، وكندا، وكينيا، ولافتيا، وليتوانيا، ومالطة، وملديف، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموناكو، والنرويج، والنمسا، وهايتي، والهند، واليابان، واليونان.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/71/L.89.

مكافحة الصيد غير المشروع والاتجار غير المشروع بالأحياء البرية، وخصصنا ٢٤٣ مليوناً منها لدعم تدابير محددة لمكافحة الجريمة ضد الأحياء البرية. غير أننا ندرك أنه لا يمكن لأي بلد أن يكسب هذه المعركة منفرداً. ومن المهم للغاية أن تواصل جميع الأطراف، بما في ذلك الجهات المانحة، العمل معاً عن كثب. ولذلك، فإن ثمة أهمية كبيرة لتحقيق أقصى قدر من فعالية بقوة التنسيق بين الجهات المانحة لتحقيق أقصى قدر من فعالية الاستثمارات بشكل جماعي وإشراك شركاء جدد.

كذلك، لكي يتكامل كفاحنا المشترك ضد الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية بالنجاح، من المهم للغاية أن نواصل، نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، العمل معاً عن كثب. واعتقد أن الأعمال التي أدت إلى القرار الذي اتخذناه بتوافق الآراء اليوم هي خير مثال على هذه الروح في جميع الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية. وأود أن أشكر جميع الزملاء غاية الشكر على تعاونهم.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٣ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١١٥ من جدول الأعمال (تابع)

تعيينات ملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى

(ح) تعيين أعضاء في وحدة التفتيش المشتركة

مذكرة من رئيس الجمعية العامة (A/71/1018)

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): كما هو مبين في الوثيقة A/71/1018، مطلوب من الجمعية العامة أن تعين خلال دورتها الحالية عضواً في وحدة التفتيش المشتركة ملء الشاغر الذي نجم عن استقالة رجب السقيري (الأردن)، وذلك لفترة

تتطلب اهتماماً أكبر من قبل المجتمع الدولي. واسمحوا لي أن أسلط بإيجاز الضوء على ثلاث نقاط.

أولاً وقبل كل شيء، ثبت خلال السنوات الأخيرة أن الصلة بين الفساد والاتجار غير المشروع بالأحياء البرية تشكل تحدياً رئيسياً. فالفساد عامل تمكين رئيسي للاتجار غير المشروع بالأحياء البرية في بلدان المرعى والعبور والمقصد. كما يتيح الفساد ازدهار الأسواق السوداء واختلاط المنتجات غير المشروعة بالمنتجات المشروعة. ونعتقد أن هذا القرار الثالث يسلط الضوء على تلك الصلة، ومن شأنه أن يؤدي إلى تعزيز جهود المجتمع الدولي لمكافحة الفساد. كذلك، فإن ألمانيا ممتنة للغاية للتقدير الذي حظي به عمل مجموعة العشرين في ظل الرئاستين الألمانية والصينية في وضع المبادئ الرفيعة المستوى المتعلقة بمكافحة الفساد المرتبط بالاتجار غير المشروع بالأحياء البرية.

ثانياً، نعتقد أن الاعتراف بدور الجريمة الإلكترونية المتزايد في تيسير الاتجار غير القانوني بالأحياء البرية والدعوة إلى وضع استراتيجيات مبتكرة للتصدي لهذه الظاهرة يشكّلان نموذجين مثاليين للنهج الجديد والتطلعي المطلوب لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية.

ثالثاً، يعزز القرار إلى حد كبير جوانب التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في مجموعة من البلدان، ويروج لسبل عيش مستدامة وقانونية لأفراد تلك المجتمعات. وبسبب قربها المكاني، فإن المجتمعات المحلية في وضع جيد يسمح لها بالمشاركة في عملية إيجاد حلول دائمة. ويجب تعزيز حقوقها ومسؤولياتها المتعلقة بإدارة الحياة البرية، ولا بد من إيجاد فرص اقتصادية حقيقية لها من أجل تحقيق الاستقرار والقدرة على الصمود. ونعتقد أن هذا القرار الثالث يمهد الطريق في هذا الاتجاه.

وأنا فخور بأن أقول إن ألمانيا كانت وستظل دائماً داعماً نشطاً في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية. وقد تعهدنا في الوقت الراهن بتقديم ٦٢٤ مليون يورو لمشاريع

عضوية تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩.

ووفقا للإجراءات المنصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ٣ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، وبعد التشاور مع المجموعة الإقليمية المعنية، طلبت أن تقترح اليابان مرشحا للملء هذا الشاغر.

وأود أن أذكر الأعضاء بأنه، وفقا لقرار الجمعية ٢٦٧/٥٩، المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، لا بد أن تتوافر لدى المرشح خبرة في ميدان واحد على الأقل من الميادين التالية: الرقابة، ومراجعة الحسابات، والتفتيش، والتحقيق، والتقييم، والشؤون المالية، وتقييم المشاريع، وتقييم البرامج، وإدارة الموارد البشرية، والشؤون التنظيمية، والإدارة العامة، والرصد، و/أو الأداء البرنامجي، علاوة على المعرفة بمنظومة الأمم المتحدة ودورها في العلاقات الدولية.

وكما هو مبين أيضا في الوثيقة A/71/1018، ونتيجة للمشاورات التي جرت عملا بالفقرة ٢ من المادة ٣ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، بما في ذلك المشاورات مع رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومع الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، أتقدم إلى الجمعية العامة بترشيح السيد كيكو كامويكا (اليابان) لعضوية وحدة التفتيش المشتركة لفترة سنتين تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في تعيين هذا المرشح؟

تقرر ذلك.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (ح) من البند ١١٥ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٢٣ من جدول الأعمال (تابع)

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

(ب) دور منظومة الأمم المتحدة المركزي في إدارة الشؤون العالمية

مشروع القرار (A/71/L.90)

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل إكوادور لعرض مشروع القرار A/71/L.90.

السيد بييرا سلاتار (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، يشرفني أن أعرض على الجمعية العامة مشروع القرار المعنون "دور الأمم المتحدة في إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية"، على النحو الوارد في الوثيقة A/71/L.90.

تؤكد مجموعة الـ ٧٧ والصين مجددا ضرورة اتباع نهج متعددة الأطراف شفافة وفعالة وشاملة للجميع من أجل معالجة التحديات العالمية.

ولذلك نعرض اليوم مشروع القرار هذا، الذي يؤكد من جديد الدور المحوري الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال بوصفها منتدى حكوميا دوليا للحوار الشامل والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن التحديات العالمية.

ويؤكد مشروع القرار أيضا على أهمية تعددية الأطراف للنظام التجاري العالمي وعلى الالتزام بتحقيق نظام تجارة متعدد الأطراف عالمي ومستند إلى القواعد ومفتوح وغير تمييزي ومنصف، في إطار منظمة التجارة العالمية، يسهم في النمو والتنمية المستدامة وتوفير فرص العمل في جميع القطاعات. وهو يتطلع إلى المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية، المزمع عقده في بوينس آيرس في الفترة من ١٠ إلى ١٣ كانون الأول/ديسمبر، وما سيسفر عنه من نتائج. كما إنه يدرك أهمية

السيد كمل (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): نغتنم هذه الفرصة لتعليل تصويتنا على مشروع القرار A/71/90 بشأن دور الأمم المتحدة في إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية.

ونود أن نشدد على أهمية دعوة الأمين العام إلى إصلاح الأمم المتحدة، وتحديدًا للقضاء على الازدواجية والتداخل. عند بدء المفاوضات بشأن مشروع القرار هذا، أعربنا عن قلقنا من أنه ازدواجي ولا يمثل استغلالاً منتجاً لوقت وموارد الأمم المتحدة، لا سيما وإن القضايا التي يتناولها قد عولجت في محافل الأمم المتحدة الأخرى. وقد عملنا، منذ البداية، على التوصل إلى نص قصير وموجز وخالٍ من الخطوط العريضة الموضحة بجلاء. لقد أصبنا بخيبة أمل على النتيجة ونأمل أن تنظر جميع الدول الأعضاء في وتدعم دعوة الأمين العام إلى ترشيد هذه العمليات بغية التركيز على الجوهر والقضاء على الازدواجية والتكرار.

إننا لا نستطيع قبول الصيغة الواردة في الوثيقة التي تعبر فيها الأمم المتحدة عن رأيها في منظمة التجارة العالمية، المستقلة عن الأمم المتحدة وتختلف في عضويتها وولايتها ونظامها الداخلي. وكما ذكرنا في مناسبات عديدة، ليس من المقبول بالنسبة للولايات المتحدة أن تتناول وثائق الأمم المتحدة أعمالاً جارية أو مقبلة لمنظمة التجارة العالمية بغية إعادة تفسير اتفاقاتها أو قواعدها، أو أن تشارك في مسائل تندرج ضمن الولاية المستقلة لمنظمة التجارة العالمية وعملياتها.

وفيما يتعلق بالفقرة ٤، فإن الأمم المتحدة ليست المكان المناسب للمناقشات بشأن إصلاح مؤسسات بريتون وودز. فإصلاح هيكلها الإدارية ونظام حصصها وحقوق تصويتها مسألة تخص مجالس الإدارة الداخلية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. إننا نشجع البلدان على المشاركة في حوار الإصلاح ذاك من خلال العضوية والتمثيل في المؤسسات المالية الدولية.

توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في صنع القرارات ووضع المعايير في الساحة الاقتصادية الدولية، فضلاً عن أهمية التفاعل داخل الأمم المتحدة، وبخاصة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وهو يرحب بالممارسة المتمثلة في المشاركة غير الرسمية فيما بين الأمم المتحدة والمجموعات الحكومية الدولية، بما فيها مجموعة العشرين، التي تقدم توصيات في مجال السياسات أو تتخذ قرارات تتعلق بالسياسات لها آثار على الصعيد العالمي، من خلال جلسات الإحاطة غير الرسمية التي تنظم بمبادرة من رئيس الجمعية العامة، ويدعو الرئيس إلى الاستمرار في هذه الممارسة.

وأخيراً، في إطار البند المعنون "تعزيز منظومة الأمم المتحدة"، يقرر مشروع القرار إدراج بند فرعي بعنوان "الدور المركزي لمنظومة الأمم المتحدة في الحوكمة العالمية"، لينظر فيه بعد ذلك مرة كل سنتين، في جدول الأعمال المؤقت للجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين.

أشكر وفد الأرجنتين، بالنيابة عن مجموعة ال ٧٧ والصين، على جهوده الجبارة كمنسق للفريق، والوفد الشيلي على تيسير المشاورات بشأن مشروع القرار الذي قدمه في البداية. وأشكر جميع الوفود على التزامها ومشاركتها البناءة.

وأخيراً، ندعو الجمعية العامة إلى تأييد نص مشروع القرار هذا، الذي يعيد التأكيد على الدور المركزي لمنظومتنا في الحوكمة الاقتصادية العالمية والوضع المركزي للجمعية بوصفها جهاز الأمم المتحدة الرئيسي للمداولات واعتماد السياسات والتمثيل.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للذين يرغبون في أخذ الكلمة تعليلاً للتصويت، أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

في تنسيق وتيسير مشروع القرار A/71/90، المعنون "دور الأمم المتحدة في إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية"

تؤيد جنوب أفريقيا جميع المبادرات الرامية إلى تعزيز منظومة الأمم المتحدة ودورها المركزي في تعددية الأطراف. إنها الوسيلة الرئيسية للنهوض بخطة التنمية العالمية ومعالجة التخلف والقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده. إن مشروع القرار يسلط الضوء على جميع هذه المسائل بإيجاز في الإعلان عن أهمية الأمم المتحدة في إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية، لا سيما في إطار الجمعية العامة.

وينبغي أيضاً أن يوضع في الاعتبار أن ما يرد في مشروع القرار هذا يتواءم مع ميثاق الأمم المتحدة. وفضلاً عن ذلك، فإنه يشكل جزءاً من الحوار العالمي الهام الذي يسعى إلى كفالة أن تتاح لجميع البلدان إمكانية الوصول دون عوائق إلى هذا الخطاب المتعدد الأطراف من أجل تبادل الأفكار والمعلومات بشأن الكيفية التي يمكن بها إضفاء الطابع الديمقراطي على إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية. وهذا أمر حاسم جداً بينما توحد الدول الأعضاء جهودها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، الأمر الذي سيحتاج إلى تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة. ويشمل ذلك الدعوة التي وجهها رئيس الجمعية العامة لتحقيق الزخم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧، التي أتيحت لنا فرصة التداول بشأنها خلال المنتدى الرفيع المستوى لتمويل أهداف التنمية المستدامة في وقت سابق من هذا العام.

يتناول مشروع القرار المعروض علينا اليوم مجالات رئيسية من مجالات إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية بروح من التضامن العالمي، الأمر الذي يعود بالنفع على جميع البلدان. ويؤكد النص، في جملة أمور، مجدداً المركز الأساسي للجمعية العامة بصفتها الجهاز الرئيسي للتداول وتقرير السياسات والتمثيل في الأمم المتحدة، فضلاً عن دور الجمعية في المسائل التي تهم

إننا لا نستطيع قبول الصيغة الواردة في مشروع القرار التي تدعو إلى تعزيز دور الأمم المتحدة في إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية، بما في ذلك المؤسسات والمنتديات المستقلة. ونحن لا نؤيد أي تغييرات تهدف إلى تعزيز أو زيادة مهمة ودور الأمم المتحدة في ذلك الصدد من حيث صلته بالحوكمة الاقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا لا نعتقد أن للأمم المتحدة خبرة في تقييم درجة التماسك والاتساق بين النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية، ولا نرى أي دور لها في مواصلة إبداء آرائها في هذه القضية.

وتؤيد الولايات المتحدة الممارسة الحالية المتمثلة في المشاركة بين الأمم المتحدة ومجموعة العشرين. ونود أن نوضح أنه قد أتيحت للأمم المتحدة فرصاً منتظمة للمشاركة في مناقشات مجموعة العشرين كمنظمة شريكة تدعوها بلدان مجموعة العشرين المضيفة. ونحن نعارض الجهود التي من شأنها أن تدعو إلى مشاركة الأمم المتحدة في مجموعة العشرين أكثر من انخراطها الحالي.

وأخيراً، فإن الدعوة إلى تقرير يكرر الجهود الجارية الأخرى التابعة للأمم المتحدة أمر غير مقبول. وقد عارضت الولايات المتحدة والدول الأعضاء الأخرى مراراً إدراج تلك الصيغة، ونحن نشعر بخيبة أمل شديدة في أن نرى أن النص النهائي لمشروع القرار يعيد تثبيتها. إننا نشدد على أن موارد الأمم المتحدة ستنتفك بشكل أفضل بكثير على البرامج التي لها أثر على العمليات في الميدان وتلبي احتياجات الناس في الميدان بدلاً من التركيز على التقارير التي تحفظ على الأرفف ليعلوها الغبار. ونتيجة للشواغل العديدة التي فصلتها بشأن مشروع القرار هذا، لن نتمكن من دعم اعتماده.

السيد ماروبي (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): إننا نشعر بالامتنان لإتاحة الفرصة لنا للتكلم تعليلاً للتصويت قبل التصويت. ونود أن نشكر وفدي الأرجنتين وشيلي على دورهما

المؤيدون: المجتمع الدولي، على النحو المبين في ميثاق الأمم المتحدة، وعلى أهمية توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في صنع القرارات الاقتصادية الدولية، الذي لا يزال أمراً حاسماً الأهمية.

وعلاوة على ذلك، فإن مشروع القرار يشير إلى الحاجة إلى حيز في مجال السياسات العامة والتفكير بشأن مسائل إدارة الشؤون الاقتصادية ويؤكد ضرورة مواصلة معالجة آثار الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ لتجنب تكرارها. ومن خلال الالتزام بالمثل العليا لخطوة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تعهدت الدول الأعضاء بحكم الواقع بدعمها لضمان تحقيق نمو اقتصادي عالمي مستدام وشامل للجميع وعادل لصالح جميع البلدان.

وفي الختام، تود جنوب أفريقيا أن تطلب من جميع الدول الأعضاء دعم الولاية العالمية لمشروع القرار هذا وطموحاته. هذه خطوة هامة في تقييم التقدم المحرز في مجال سد الفجوة الإنمائية بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في سياق تعليل التصويت قبل التصويت.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/71/L.90، المعنون "دور الأمم المتحدة في إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية". أعطى الكلمة الآن لممثلة الأمانة العامة.

السيدة دي ميراندا (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بأنه منذ تقديم مشروع القرار A/71/90، أشارت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى أنها ترغب في الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): طُلب إجراء تصويت مسجل. أجري تصويت مسجل.

أفغانستان، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بليز، بوتان، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، كابو فيردي، كمبوديا، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إثيوبيا، غابون، غواتيمالا، غيانا، هايتي، هندوراس، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، جامايكا، كينيا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليختنشتاين، مدغشقر، ملديف، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، ناورو، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، الاتحاد الروسي، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، المملكة العربية السعودية، سيراليون، سنغافورة، الصومال، جنوب أفريقيا، السودان، الجمهورية العربية السورية، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تركيا، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زمبابوي

المعارضون:

إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية

المتنعون عن التصويت:

ألبانيا، أستراليا، النمسا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كندا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، موناكو، الجبل الأسود، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، رومانيا، سان

اعتمدت منذ الاتفاق على آخر قرار (٢٨٩/٦٧). ومع ذلك، كان الاتحاد الأوروبي مستعداً لتقديم تنازلات بشأن المشروع النهائي للميسر والاستجابة لشواغل بعض الوفود. ونأسف لأن أحد الوفود لم يتمكن من الانضمام إلى توافق الآراء بشأن ذلك النص. وعلى الرغم من أننا نحترم قرار الميسر القاضي بعدم طرح النص الذي أعده مع انعدام توافق الآراء، فإننا نحتج بشدة على تقديم نص يجسد آراء مجموعة واحدة من البلدان، لم يحظ بتوافق في الآراء خلال فترة التيسير والذي أعرب الاتحاد الأوروبي عن عدد من الشواغل تجاهه، بما في ذلك اللغة غير التوافقية وأن فيه تكراراً لنصوص أخرى اعتمدها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وعلاوة على ذلك، تم تقديم هذا النص دون توضيحات مسبقة بشأن الآثار المحتملة في الميزانية. وفي ضوء التزامنا بالحكومة العالمية الفعالة، قررت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الامتناع عن التصويت، على الرغم من تحفظاتنا الشديدة بشأن العملية. وسيواصل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء الاحتفاظ بجميع خياراتنا فيما يتعلق بالمقترحات التي لم ننضم إلى توافق الآراء بشأنها. وأطلب إدراج هذا البيان في محضر الجلسة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلاً للتصويت. ونستمع الآن للبيانات بعد اتخاذ القرار.

السيد تيو (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): تشعر سنغافورة بخيبة أمل عميقة لعدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن القرار ٣٢٧/٧١، المعنون "دور الأمم المتحدة في إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية"، لهذه السنة. لقد حظي هذا القرار برعاية قوية عبر إقليمية وتم اتخاذه بتوافق الآراء منذ عرضه شيلي أول مرة أثناء الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة. إن الخروج عن التقليد اليوم ينبغي أن يكون مصدر قلق كبير لنا جميعاً. فالمشاكل العالمية تتطلب حلولاً عالمية. والأمم المتحدة هي الهيئة العالمية

مارينو، صربيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

اعتمد مشروع القرار A/71/L.90 بأغلبية ٨٦ صوتاً مؤيداً مقابل صوتين معارضين وامتناع ٤٢ عضواً عن التصويت.

[أبلغ وفدا دولة بوليفيا المتعددة القوميات وماليزيا الأمانة العامة في وقت لاحق بأنهما كانا يعتزمان التصويت مؤيدين لمشروع القرار.]

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلاً للتصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة ليند (إستونيا) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. وتؤيد أستراليا وكندا هذا البيان.

إن الاتحاد الأوروبي ملتزم بنظام عالمي قائم على القانون الدولي، بما في ذلك مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، مما يكفل السلام وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة والوصول الدائم إلى المشاعات العالمية. وسيسعى الاتحاد الأوروبي إلى جعل الأمم المتحدة قوية باعتبارها ركيزة النظام المتعدد الأطراف والقائم على القواعد ووضع حلول منسقة على الصعيد العالمي مع المنظمات الدولية والإقليمية والجهات الفاعلة من الدول ومن غير الدول.

ويأسف الاتحاد الأوروبي بشدة من العملية التي أُعد بها النص المعروض علينا اليوم. ولم يقدم المشروع الأول للقرار، "دور الأمم المتحدة في إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية"، متأخراً أثناء الدورة وحسب، بل وكان هناك عزوف من بعض الوفود عن التحسيد بشكل واف لاعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا، واتفاق باريس، التي

السيد سباربر (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): صوتت ليختنشتاين مؤيدة للقرار ٣٢٧/٧١، المعنون "دور الأمم المتحدة في إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية"، للأسباب نفسها التي عبر عنها ببلاغة ممثل سنغافورة من فوره.

إن ليختنشتاين تلتزم منذ أمد بعيد بتعزيز الأمم المتحدة باعتبارها محفلاً متعدد الأطراف يتسم بالشفافية ويشمل الجميع ويملك الشرعية اللازمة لاتخاذ قرارات ذات آثار على الصعيد العالمي. وبغية التنفيذ الفعال لأهدافنا الجماعية، ولا سيما تلك المدرجة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فإن التعاون بين جميع الجهات الفاعلة المعنية أمر ضروري. وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة هي الأقدر على توجيه وإدماج هذه الجهود المختلفة في صورة عمل متسق، فإن المساعدة في حشد هذا التعاون وتعزيز الأمم المتحدة بوصفها أهم محفل متعدد الأطراف هي مهمة مجموعة الحوكمة العالمية، التي تفخر ليختنشتاين بالانتماء إلى عضويتها. وستواصل ليختنشتاين الدفاع عن دور الأمم المتحدة في إدارة الشؤون العالمية داخل مجموعة الحوكمة العالمية وخارجها. أخيراً، أود أن أعرب عن أمل ليختنشتاين في أن نتمكن مستقبلاً من استعادة توافق الآراء الذي ساد في الماضي بشأن هذه المسألة.

السيد ماتسوهاغا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): بداية، تود اليابان أن تعرب عن امتنانها لممثل شيلي، ميسر القرار/٣٢٧ ٧١، على جهوده التي لا تعرف الكلل للتوصل إلى توافق في الآراء. ومع ذلك، يتعين أن نشير إلى بعض العناصر التي أدت إلى عدم التوصل إلى توافق في الآراء وإلى امتناعنا عن التصويت. أولاً، إن توقيت التفاوض كان مثيراً للمشاكل حقاً. فقد أجرينا مفاوضات مستفيضة بشأن نتائج المنتدى المعني بتمويل التنمية في أيار/مايو وكنا قد شرعنا بالفعل في مفاوضات شابهة توتر شديد حول الإعلان الوزاري للمنتدى السياسي الرفيع المستوى اعتباراً من منتصف أيار/مايو. وفي ظل تلك الظروف،

الوحيدة ذات المشاركة العالمية والشرعية التي لا خلاف عليها. ولا بدّ للإجراءات التي اتخذتها مجموعة العشرين وغيرها من المؤسسات الدولية ذات الصلة والتجمعات غير الرسمية من أن تُكْمَل وتعزّز منظومة الأمم المتحدة، لا سيما ونحن نهدف إلى تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة.

إن لتعزيز العلاقة بين الأمم المتحدة ومجموعة العشرين دوراً أساسياً في تعزيز إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية. وعلى الرغم من أن مجموعة العشرين تشمل أكبر الاقتصادات المتقدمة النمو والناشئة في العالم، يجب أن تخطى نتائج مجموعة العشرين بتأييد الدول غير الأعضاء فيها لكي يتم تنفيذها على الصعيد العالمي وعلى نحو فعال. ولذلك فمن المهم أن تُشرك مجموعة العشرين الأمم المتحدة من خلال قنوات تتسم بقدر أكبر من الطابع المؤسسي وإمكانية التنبؤ بها والانتظام. وفي هذا الصدد، ترحب سنغافورة بالاهتمام الذي أولته مجموعة العشرين لخطة عام ٢٠٣٠ وبالممارسات التي اعتمدها رؤساء المجموعة، التي تهدف إلى تعزيز مشاركتهم مع الأمم المتحدة. وتشمل تلك الممارسات دعوة الأمين العام للأمم المتحدة لحضور مؤتمرات قمة مجموعة العشرين، وعقد جلسات إحاطة ومشاورات مع أعضاء الأمم المتحدة.

وهناك حاجة إلى الاستفادة من هذه الممارسات الجيدة. وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تحدد أهدافاً طموحة. وإذا أردنا تحقيق النجاح وبلوغ هذه الأهداف، فإننا بحاجة إلى أن تعمل جميع الجهات الفاعلة المعنية في إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز واللجان الإقليمية والمؤسسات المالية وغيرها من التجمعات غير الرسمية، وكذلك مجموعة العشرين، معاً على نحو متسق مع الأمم المتحدة من أجل تلبية احتياجات جميع البلدان، بما فيها البلدان النامية. والقرار الذي اتخذناه اليوم يؤكد على هذه النقطة الحيوية. ومن ثم، فقد انضمنا إلى البلدان الأخرى في تأييد هذا القرار وأهدافه.

البند ١٢٥ من جدول الأعمال (تابع)

تعدد اللغات

مشروع القرار (A/71/L.86)

الرئيسة بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل

بوركنيا فاسو لعرض مشروع القرار A/71/L.86 .

السيد تياري (بوركنيا فاسو) (تكلم بالفرنسية): بعد مضي سنتين تحديدا على اتخاذ القرار ٣٢٤/٦٩ بشأن تعدد اللغات، يشرفني أن أعرض، بالنيابة عن مقدمي مشروع القرار A/71/L.86، المشروع الذي يحمل نفس العنوان في إطار البند ١٢٥ من جدول الأعمال في الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة.

ما فتى الوصول إلى المعلومات يشكل دائما جزءا من الخيارات الاستراتيجية المتاحة في المجتمعات والمؤسسات. ولذلك، ليس من قبيل المصادفة أن تجعل الأمم المتحدة ذلك إحدى الركائز الأساسية لأنشطتها. وفي الواقع، فإنه بالنسبة لمنظمة بحجم الأمم المتحدة، يشكل مراعاة التنوع اللغوي أمرا لا بد منه لكي تلقى المثل العليا والرسائل التي يجري نقلها قبولاً حسناً وفهما لدى جميع شعوب العالم. وبالتالي، فإن مشروع القرار المعروض علينا يُذكرنا بدور تعدد اللغات في بناء عالم منسجم مع المثل العليا التي أنشئت من أجلها المنظمة - عالم يركز بقوة على السلام والعدالة والحرية. ولكي يكون لهذه المثل العليا صدى، لا بد أن نركز باستمرار على تشجيع وتعزيز المساواة بين اللغات الرسمية الست، فضلا عن الاعتراف بأهمية اللغات غير الرسمية.

ويرحب نص مشروع القرار هذا العام بالمبادرات التي اتخذتها الأمانة العامة، تحت قيادة منسق شؤون تعدد اللغات، بغية إدكاء الوعي في جميع المكاتب والإدارات التابعة للأمانة العامة بأهمية تعدد اللغات في أنشطتها اليومية وبانضمامها إلى

بدأت هذه المفاوضات. وقد كان من الممكن البدء فيها في وقت أبكر كثيرا، ربما حتى في كانون الثاني/يناير أو شباط/فبراير، ولكن ذلك لم يحدث. ولذلك، كان علينا التفاوض بشأن هذا القرار تحت ضغط كبير.

ثانيا، من وجهة نظرنا، فإن هذه المفاوضات انطوت حقا على ازدواجية. فمعظم عناصر القرار كانت قيد التفاوض بالفعل في المنتدى المعني بتمويل التنمية. ومن أجل زيادة تبسيط عملنا، كان بوسعنا أن نقرر مناقشة جميع عناصر هذا القرار في سياق مفاوضات المنتدى المعني بتمويل التنمية، الأمر الذي كان من شأنه أن يتيح لنا سحب هذا القرار من جدول الأعمال تماما. كما أننا لم نسمع أي أسباب مقنعة لتقديم هذا القرار كل سنتين. ودون إيلاء الاعتبار الواجب، لسنا في وضع يسمح لنا بالموافقة على تقديم هذا القرار كل سنتين.

ثالثا، بما أننا لم نتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء، اقترحنا على الميسر تأجيل التفاوض إلى الدورة المقبلة للجمعية العامة. ومن المؤسف تماما أن هذا الخيار لم يؤخذ في الاعتبار على الإطلاق. ومن المؤسف أننا لم نتلق أي معلومات ذات صلة بالميزانية البرنامجية. ولا يمكننا أن نقبل بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية دون اتباع الإجراءات المعمول بها. ومن أجل الدفع قدما بقوة بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ينبغي مواءمة وتبسيط عملنا بهدف تحسين تنفيذ الخطة في الميدان. وتحقيقا لهذه الغاية، ستقدم اليابان وعدا بالإسهام بشكل بناء. الرئيسة بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير بشأن هذا البند.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ١٢٣ من جدول الأعمال وفي البند (١٢٣) من جدول الأعمال ككل.

تقرر ذلك.

أُغلق باب المشاركة في تقديم مشروع القرار على البوابة الإلكترونية.

وأعطي الكلمة لممثلة الأمانة العامة.

السيدة دي ميراندا (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/71/L.86، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة في الوثيقة، أصبحت من مقدميه البلدان التالية: أندورا، الأرجنتين، أرمينيا، النمسا، بلجيكا، البرازيل، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كوستاريكا، جيبوتي، موريتانيا، غابون، الكاميرون، غينيا الاستوائية، النرويج، أوروغواي، نيكاراغوا، بنما، بابوا غينيا الجديدة، كوت ديفوار، قبرص، إكوادور، السلفادور، إستونيا، اليونان، غواتيمالا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، إندونيسيا، العراق، لبنان، ليختنشتاين، ليتوانيا، مدغشقر، ماليزيا، المكسيك، موناكو، المغرب، النيجر، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، والسنغال، وسلوفينيا، وإسبانيا، وتايلند، وتونس، وجمهورية فنزويلا البوليفارية.

الرئيسة بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/71/L.86؟

اعتمد مشروع القرار A/71/L.86 القرار ٣٢٨/٧١.

الرئيسة بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة إسرائيل، التي ترغب في الإدلاء ببيان شرحاً للموقف بشأن القرار الذي اتخذ للتو.

السيدة شيلوح (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): كما نعلم، اللغة ليست مجرد لغة. إنها جزء أساسي من هويتنا. إنها ثقافة وأسلوب حياة. لقد قال مارتن بوبر، أحد الفلاسفة اليهود في القرن العشرين، ذات مرة إنه من الضروري "أن يبدأ المرء بنفسه وألا ينتهي عندها". ولكي ننتهي عند الآخرين وليس عند أنفسنا، يجب أن نستخدم المثل العليا لتعدد اللغوية.

الجهود الجارية في هذا المجال. ولتسنى مواصلة تلك المبادرات، يقترح النص اعتماد شروط جديدة لمنسق شؤون تعدد اللغات. وينوه مشروع القرار أيضا بأهمية الدور الذي تضطلع به إدارة شؤون الإعلام ويشدد على أهمية كفالة نشر جميع وثائق الأمم المتحدة وإتاحتها بجميع اللغات الرسمية الست، ولا سيما على الموقع الشبكي للأمم المتحدة.

كما يشير النص إلى أنه في بعض مجالات أنشطة الأمم المتحدة، مثل مسألة المشتريات والمناقصات، تجعل محدودية توفر الوثائق ببعض اللغات زيادة مشاركة الجهات الفاعلة ومقدمي الخدمات أمرا مستحيلا، ولا سيما في البعثات الميدانية. وعلاوة على ذلك، فإن نص هذا العام يتناول مجددا آلية تنقل الموظفين ويرحب في هذا الصدد بالدعوة التي وجهها الأمين العام إلى جميع الهيئات داخل الأمانة العامة لتقييم الكفاءات اللغوية للموظفين. كما يعرب النص عن القلق إزاء أن بعض أدلة التوظيف، ولا سيما دليل مقدمي الطلبات، لا تزال متاحة بلغة واحدة فقط، ويحيط علما بالإصلاحات الجارية لضمان أخذ التوقعات المتعلقة باللغات في الحسبان في عملية تعيين الموظفين.

وأخيرا، بما أن مشروع القرار هذا المتعلق بتعدد اللغات هو الأول من نوعه بعد اعتماد أهداف التنمية المستدامة، فإن النص يرحب بجهود الأمين العام الرامية إلى إتاحة المعلومات وتقديم المساعدة التقنية والوثائق لبناء القدرات، في إطار تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويحثه على السعي إلى تحقيق تلك الأهداف.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن خالص امتنان بوركينا فاسو لجميع الوفود التي شاركت بنشاط في صياغة مشروع القرار هذا. ويحدوني الأمل في أن تؤدي روح التضامن والتوافق في الآراء إلى اعتماده بدون تصويت.

الرئيسة بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/71/L.86، المعنون "تعدد اللغات".

وعلى مدى عدة عقود، استقبلت إسرائيل موجات من المهاجرين. فقد استقبلنا الناس من غرب أوروبا وشرقها، ومن شمال أمريكا وجنوبها، ومن أفريقيا إلى الشرق الأوسط. ونؤمن إيماناً راسخاً بتعزيز وصون اللغات المختلفة التي جاء بها المهاجرون إلى إسرائيل.

ويتجسد الطابع المتعدد الثقافات للمجتمع الإسرائيلي في نظامنا التعليمي. فالنظام المدرسي يتيح للطلاب الإسرائيليين الفرصة لدراسة عدة لغات أخرى بالإضافة إلى العبرية والعربية والإنكليزية - مما يشجع تعدد اللغات. وهذه ليست سوى بعض الطرق التي تدمج بها إسرائيل المثل العليا لتعدد اللغات. فلنواصل العمل ذاته هنا في الأمم المتحدة. ولنجعل الخطابات غير المفهومة مفهومة. ولتأكد من أننا لا نصل إلى عقول زملائنا، بل إلى شخصياتهم وهوياتهم وقلوبهم.

الرئيسة بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو للإدلاء ببيان بعد اعتماد مشروع القرار.

السيد ميثا - كوادرا (بيرو) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة أصدقاء اللغة الإسبانية في الأمم المتحدة، التي تضم أكثر من ٢٠ بلداً ناطقا بالإسبانية من ثلاث قارات ولديها مجموعات مماثلة في جنيف وفيينا، والتي تتولى بيرو رئاستها حالياً.

بادئ ذي بدء، نود أن نشكر وفد بوركينا فاسو ميسر القرار على جهوده المضنية، فضلاً عن جميع الوفود التي شاركت في عملية التفاوض المعقدة هذه. كما نشكر الأمانة العامة على دعمها المتواصل. وفي الواقع، قبل أربعة أشهر، أثناء عرض تقرير الأمين العام في إطار هذا البند من جدول الأعمال، (A/71/757)، أبرزنا في هذه القاعة (انظر A/71/PV.82) أهمية تعدد اللغات بالنسبة إلى مجموعتنا وأعرينا عن استعدادنا للعمل بشكل بناء على التوصل إلى قرار أكثر قوة وتماسكاً وطموحاً.

والآن، ماذا يعني ذلك بالضبط؟ يعني المشاركة في الحوار. فالحوار يمكن الناس من خلفيات ومنظورات وآراء متنوعة من أن تتعاون وتقدر بعضها البعض. والحوار يتيح لنا الفرصة لتجاوز ذهنية القيود التي تكبل عقولنا، ونقترب من فهم الناس بصورة أوفى وأعمق.

وإننا، هنا في الأمم المتحدة، نجسد هذا الواقع المتمثل في تعدد اللغات والحوار. وهو لا يتيح التواصل فيما بين الدول الأعضاء المتنوعة لغوياً فحسب، بل إنه يمد جسور بيننا وهذا أمر ينبغي الاعتراف به وتقديره. فالجسر الذي أسهم تعدد اللغات في بنائه بين شركائنا الدوليين والمجتمعات المحلية جسر أشدنا به جميعاً في مراحل متعددة من مساراتنا الوظيفية هنا في الأمم المتحدة. والأهم من ذلك هو أنه يسر الحوار فيما بيننا. وعندما فاز الكاتب المصري نجيب محفوظ بجائزة نوبل للآداب عام ١٩٨٨، قال:

”لقد فاز العالم العربي أيضاً معي بجائزة نوبل. وأعتقد أن الأبواب الدولية قد فتحت، وأنه من الآن فصاعداً، سوف يهتم المثقفون بالأدب العربي أيضاً. نحن نستحق هذا الاعتراف.“

لقد أكد محفوظ أن الأخذ بتعدد اللغات، لا سيما ترجمة أعماله إلى مختلف اللغات بما في ذلك العبرية، يمكننا من أن ندرك ونقدر العناصر الأساسية للثقافات المختلفة.

وفي إسرائيل، نحن لا نقدر تعدد اللغات فحسب، وإنما نجسده. بل إن العبرية والعربية والإنكليزية لا تشمل اللغات التي يمكن أن نسمعوها في جميع أنحاء إسرائيل. وفي المجال العام، بما في ذلك جميع اللاتفات لدينا، بما فيها علامات الطرق، تستخدم المنشورات الرسمية والمواقع الشبكية للوزارات الحكومية اللغات الثلاث كافة.

مجددا التزامنا الكامل بتعدد اللغات في أنشطة الأمانة العامة في هذا الصدد. ومجموعة أصدقاء اللغة الإسبانية ستكون متاحة دائما للوفاء بذلك.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٢٥ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٢٦ من جدول الأعمال (تابع)

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى

(ح) التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية

مشروع القرار (A/71/L.87)

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل هايتي ليعرض مشروع القرار A/71/L.87.

السيد ريجيس (هايتي) (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الدول الـ ١٤ الأعضاء في الجماعة الكاريبية، يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/71/L.87، المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية" في إطار البند الفرعي (ح) من البند ١٢٦ من جدول أعمال أعمال الدورة الحادية والسبعين.

منذ تقديم مشروع القرار، انضمت البلدان التالية إلى مقدميه: إسرائيل، إكوادور، أنتيغوا وبربودا، البرازيل، بربادوس، بليز، ترينيداد وتوباغو، جامايكا، جزر البهاما، الجمهورية الدومينيكية، الدانمرك، سانت لوسيا، غرينادا، غينيا الاستوائية، كابو فيردي، كازاخستان، كندا، ناورو، نيكاراغوا، وبلدي، هايتي.

يجسد مشروع القرار A/71/L.87 القيم التي نتشاطرها، فهنا المشترك للتحديات الرئيسية التي يتعين علينا التغلب عليها

واليوم، نرى أن المجموعة قد أسهمت في تحقيق ذلك الهدف، وفي هذا الصدد، نرحب باتخاذ القرار ٣٢٨/٧١. وعلى الرغم من المفاوضات المعقدة، نعتقد أن القرار يتضمن مواضيع جديدة وهامة من أجل وضع سياسة عامة فعالة ومنسقة وشاملة بشأن تعدد اللغات.

وعلى وجه الخصوص، نود أن نسلط الضوء على ثلاثة عناصر سرنا بالتركيز عليها في القرار. العنصر الأول هو الطابع العملي لتعدد اللغات، الذي يتجاوز بعده الثقافي. وتمشيا مع القرارات الأخرى، فإنه قيمة رئيسية للمنظمة وأداة لتحسين الكفاءة والإنتاجية والشفافية. ومن هذا المنطلق، ندعو الأمين العام إلى إدراج مؤشر يتعلق بتعدد اللغات في الاتفاقات المبرمة مع الإدارة العليا.

ثانيا، فإنه ينظر أيضا في الطابع الشامل لتعدد اللغات في المنظمة، الذي ينعكس بشكل أفضل في عنوان الجزء السابع، "تعدد اللغات على نطاق الركائز الثلاث للأمم المتحدة"، الذي يتضمن إشارات إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ثالثا، إنه يدعو أيضا إلى أهمية كفاءة تقديم المزيد من المعلومات وتحديثها، على سبيل المثال من خلال استحداث منصة لتيسير جمع المعلومات المتعلقة بمختلف اللغات ووضع قائمة بالمهارات اللغوية لموظفي الأمانة العامة. يمثل هذا وغيره من العناصر خطوات هامة لتحقيق نظام عمل متعدد اللغات حقا يتسم بأنه متكامل ومنطقي ومتسق على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

وينبغي لنا أن نشير إلى أن المفاوضات بشأن القرار كانت معقدة وإلى أننا نود أن نرى المزيد من الإشارات الملموسة فيه إلى مواضيع أخرى، كجزء يتعلق بأهداف التنمية المستدامة والحاجة إلى ترجمة مختلف الوثائق المتاحة حاليا بلغة واحدة فقط أو لغتين إلى جميع اللغات الرسمية الست. غير أننا نود أيضا أن نؤكد أن المجموعة التزمت دائما بروح بناءة وموقف مرن وعملت على تحقيق توافق في الآراء بشأن النص. وفي الختام، أود أن أؤكد

السيدة أوتشاليك (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة، انضمت البلدان التالية إلى مقدمي مشروع القرار A/71/L.87: إستونيا، إسرائيل، إكوادور، أنتيغوا وبربودا، إندونيسيا، إيطاليا، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بلجيكا، بنما، تركيا، ترينيداد وتوباغو، جامايكا، جزر البهاما، الجمهورية الدومينيكية، الدانمرك، دومينيكا، رومانيا، زمبابوي، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سنغافورة، غرينادا، غينيا الاستوائية، جمهورية فنزويلا البوليفارية، كابو فيردى، كازاخستان، الكاميرون، كندا، لايتفيا، ليتوانيا، المكسيك، ملديف، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناورو، النرويج، النمسا، نيكاراغوا، هايتي، واليونان

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/71/L.87؟

اعتمد مشروع القرار A/71/L.87 (القرار ٣٢٩/٧١).

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين شرحا للموقف، أود أن أذكر الوفود بأن التعليقات محددة بمدة ١٠ دقائق، وينبغي للوفود الإدلاء بها من مقاعدها.

السيد لورانس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أولا، أود أن أقول أن قلوبنا مع دول منطقة الكاريبي التي تأثرت مؤخرا بالدمار الذي سببه إعصار إيرما.

تقدر الولايات المتحدة الجهود الحسنة النية في المفاوضات بشأن القرار ٣٢٩/٧١، بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية. إننا ننوه بالجهد الكلي للجماعة الكاريبية في العمل مع الأمم المتحدة من أجل التصدي للتحديات الحاسمة المتمثلة في الفقر والتنمية وتهميش الكاريبيين على الصعيد الدولي، ونؤيده. وستظل الولايات المتحدة تعمل من أجل تعزيز وتوسيع النجاحات التي حققتها الجماعة الكاريبية.

واستعداد الجماعة الكاريبية الثابت للتعامل مع القضايا الدولية الرئيسية كافة. ويعكس النص أيضا التزام الجماعة الكاريبية الراسخ بالسعي إلى تعزيز تعاونها مع الأمم المتحدة في الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ وغاياتها الـ ١٦٩ - تعاون وثيق وقوي وعميق من أجل عالم أفضل. ويؤكد على التزام الجماعة الكاريبية بالطاقة النظيفة والمستدامة للجميع، ويتمكين النساء والفتيات، والتعليم والتدريب، وبصون السلام وبناء القدرات، بما في ذلك ما يتعلق بالقضاء على الكوليرا في هايتي ومكافحة الأمراض غير المعدية. وأخيرا، فإنه يشجع أيضا التزام بلدان الجماعة الكاريبية المستمر بمكافحة تمويل الإرهاب وغسل الأموال في ضوء التهديد الذي يمثله الحد من المخاطر على مؤسساتنا المصرفية والمالية. ويعكس مشروع قرار اليوم الجهود التي تبذلها الجماعة الكاريبية والأمم المتحدة من أجل تحسين تنسيق الإجراءات التي يمكن أن تؤدي إلى مزيد من الحلول والنتائج الملموسة لشعبونا.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن امتناننا الخاص لوفد غيانا على دوره كميسر مشارك لمشروع القرار. لقد أسهم استعداده والتزامه الثابتين إسهاما كبيرا في الدعم الواسع الذي سيعزز التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية. كما أود أن أشكر جميع الوفود والدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي قامت بدور فعال في صياغة النص، والتي آمل أن يمكننا، ما تتحلى به من روح التضامن والتوافق في الآراء، من اعتماده بتوافق الآراء. وأود هنا التأكيد على استعداد الجماعة الكاريبية لمواصلة العمل لتعزيز التعاون فيما بيننا.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/71/L.87، المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية".

أعطي الكلمة لممثلي الأمانة العامة.

بسلاسة بعيدا عن المساعدات الميسرة بدلا من أن تحاول الحفاظ على إمكانية الحصول على التمويل بشروط ميسرة، والنظر في الكيفية التي يمكن بها مساعدة البلدان المتحولة من الفئة الأقل نموا في منطقة البحر الكاريبي والمناطق الأخرى لتفادي حدوث انخفاض كبير في إجمالي التمويل الإنمائي. وبهذه التوضيحات، ننضم إلى توافق الآراء بشأن القرار.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في احتتام نظرها في البند الفرعي (ح) من البند ١٢٦ من جدول الأعمال وفي البند ١٢٦ من جدول الأعمال ككل؟

تقرر ذلك.

برنامج العمل

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أذكر الوفود بأن البنود التالية من جدول الأعمال، التي تم النظر فيها في جلسات سابقة، تظل مفتوحة للنظر فيها خلال الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة، وهي: البنود ٩ و ١٤ و ١٩ و ١٩ (ح) و ٢٠ و ٢٩ و ٣٤ و ٣٥ و ٥١ و ٦١ و ٦٨ و ٦٨ (ب) و ٦٩ و ٦٩ (أ) إلى (د) و ٧٣ و ١١٠ و ١١٢ و ١١٤ و ١١٤ (أ) و ١١٥ و ١١٥ (أ) و (ب) و (د) و (ز) و (ي) و ١١٧ و ١٢٤ و ١٢٧ و ١٣٥ و ١٣٧ إلى ١٥٤ و ١٥٦ إلى ١٦٤.

وكما يعلم الأعضاء، فقد أدرجت هذه البنود في جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة باستثناء البند الفرعي (د) من البند ٦٩ من جدول الأعمال، المعنون "تعزيز التعاون الدولي وتنسيق الجهود في دراسة وتخفيف وتقليل الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل"؛ والبند الفرعي (ي) من البند ١١٥ من جدول الأعمال المعنون "إقرار تعيين مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي"، والبند ١٤٢ من جدول

وإذ أننا ندعم الجماعة الكاريبية في جهودها الرامية إلى معالجة الانتظام في المشاركات، نغتنم هذه الفرصة لإثارة نقاط توضيحية هامة بشأن القرار، ونؤكد أن هذه الوثيقة غير الملزمة لا تنشئ حقوقا أو التزامات بموجب القانون الدولي. وعلاوة على ذلك، يتعين أن تنفذ النتائج والمؤشرات المحددة المشار إليها في القرار وأن تطبق على أساس طوعي على نحو يتسق مع حقوق والالتزامات الدول بموجب القانون الدولي. فلا يوجد في هذه النتائج، بما في ذلك أي شيء أشير إليه على النحو المتفق عليه، ما ينشئ أو يؤثر على حقوق الدول أو التزاماتها بموجب القانون الدولي.

وقد ظلت الولايات المتحدة متمسكة دائما وعلى العلن بأن مسألة الحصول على الخدمات المصرفية، بما في ذلك أعمال المصارف المراسلة والحد من المخاطر، ينبغي أن تعالج بالحوارات القائمة والجارية في المحافل المناسبة، مثل فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية وفرقة تنسيق أعمال المصارف المراسلة التابعة لمجلس تحقيق الاستقرار المالي ولجنة بازل للرقابة المصرفية. وتلاحظ الولايات المتحدة عدم وجود أدلة كافية تشير إلى أن التغيرات في الوصول إلى علاقات المراسلة المصرفية قد تركت أثرا على الاستقرار المالي والأداء الاقتصادي العالميين. كما تعترف الولايات المتحدة أيضا بأهمية الاستمرار في رصد الحالة مع شركائنا الكاريبيين، ولا سيما من خلال الجمع المستمر لبيانات أفضل بشأن التغيرات في الوصول إلى النظم المصرفية الدولية.

وتعتقد الولايات المتحدة، فيما يخص التمويل الإنمائي بشروط ميسرة، أنه ينبغي أن توجه مؤسسات من قبيل المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف تمويلها الميسر الشحيح تجاه البلدان الأكثر فقرا والأقل استحقاقا للائتمان وأنه ينبغي أن تقل إمكانية حصول البلدان على التمويل الميسر مع ازدياد دخولها. وينبغي أن تهدف سياسات المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف في تنفيذ الخروج من فئة البلدان الأقل نموا إلى تحويل الانتقال

الأعمال المعنون ”نظام المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة“، والبند ١٤٦ من جدول الأعمال المعنون ”تمويل المحكمة الجنائية الدولية لمحكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤“.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تدرج البنود ٩ و ١٤ و ١٩ و ١٩ (ح) و ٢٠ و ٢٩ و ٣٤ و ٣٥ و ٥١ و ٦١ و ٦٨ و ٦٨ (ب) و ٦٩ و ٦٩ (أ) إلى (ج) و ٧٣ و ١١٠ و ١١٢ و ١١٤ و ١١٤ (أ) و ١١٥ و ١١٥ (أ) و ١١٥ (ب) و ١١٥ (د) و ١١٥ (ز) و ١١٧ و ١٢٤ و ١٢٧ إلى ١٣٠ و ١٣٢ إلى ١٣٥ و ١٣٧ إلى ١٤١ و ١٤٣ إلى ١٤٥ و ١٤٧ إلى ١٥٤ و ١٥٦ إلى ١٦٤ من جدول الأعمال في مشروع جدول أعمال الدورة الثانية والسبعين؟

تقرر ذلك.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البنود ٩ و ١٤ و ١٩ و ١٩ (ح) و ٢٠ و ٢٩ و ٣٤ و ٣٥ و ٥١ و ٦١ و ٦٨ و ٦٨ (ب) و ٦٩ و ٦٩ (أ) إلى (د) و ٧٣ و ١١٠ و ١١٢ و ١١٤ و ١١٤ (أ) و ١١٥ و ١١٥ (أ) و ١١٥ (ب) و ١١٥ (د) و ١١٥ (ز) و ١١٥ (ي) و ١١٧ و ١٢٤ و ١٢٧ إلى ١٣٥ و ١٣٧ إلى ١٥٤ و ١٥٦ إلى ١٦٤ من جدول الأعمال في الدورة الحالية؟

تقرر ذلك.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٤٨.